

ببب الأذراك إذا زوجها غير الأب والجد وكذا إذا تزوجت
نفسها من غير كفوف وكما في الفرقة ببب الأنا عر الإسلام
فإن في هذه المواضع لا بد أن يذكر أن قاضي كذا هو فلان
إني فلان حكم بينهما بالفرقة لأن تعزبه القاضي في هذه المواضع
سب لبوت للجمعة فان للجمعة تتوقف على تعزبه فلا بد
من ذكر القاضي لصير معلوما أما في القضاء بجمعة الوقت فلا يشترط
ذكره وليكن بقوله ولم إلى المتولى وقد قضى قاضي بجمعه
مريضاً المسلمي لأن القضاء ليس بسبب لبوت الوقفية
وإنما هو شرط للزوم فالجواب أنه ينظر إن كان سبب
لا بد من الذكر لأن الحكم عند الاستحسان لا يثبت من غير
ببوت السبب وفي المجهول لا يتحقق السبب وكذا في التزوج
عند الاستحسان لا بد وأن يذكر القاضي لأن سبب الرجوع
القضاء فلا بد أن يكون من المعلوم وكذا لو أقام المدعي عليه
إن قاضي القضاء حكم بأن شاهداً هذا المدعي محروم في تزوج
لا يقبل ما لم يذكر القاضي ولا كذلك إذا كان القضاء شرطاً
لأن الحكم يصان إلى السبب وذكر متى الأئمة للولوف
في أدب القاضي إذا شهد أن قاضياً من القضاء استشهدنا
أنه قضى لهذا الرجل على هذا بالف درهم لوحي من الحقوق
أو قالوا إن قاضياً من قضائهم قضى لهذا الرجل على
هذا بالف درهم أو قالوا استشهد أن قاضي الكوفة فعل
فكك ولم يسموا القاضي فإنه لا يقبل هذه الشبهة ما لم
يسم القاضي الذي قضى به وينسوه علق وقال لأن
القضاء عقد من العقود فإذا شهدوا بالعقد ولم يسم

الحاكم

العائد لا يصير معلوماً فالك وليس هذا في هذا الموضوع خاصة
بل في جميع الأوقات بل إذا شهدوا على فعل ولم يسموا القاضي
لا يقبل شهادتهم كذا في الأصول العارضية والله أعلم
الفصل السابع في التولية والعزل
أعلم إن منصب القضاء منصب جليل المقدر شريف الاختيار
والقضاء بالحق أفضل العبادات وأكمل الطاعات فالك
عليه الصلاة والسلام عدل ساعة أفضل من عبادة ستين
سنة ولا تصح ولاية القاضي حتى يكون أهلاً للشهادة
لأن القضاء والشهادة من باب واحد فحكما أحدهما من باب
الولايات فبما اجتمعت فيه شروط الشهادة كان أهلاً
للقضاء وينبغي للسلطان أن يختار من أهله الأهل والأولى
والأورع لقوله صلى الله عليه وسلم من قبل أن يبعثنا على
رعيته من هو أولى منه فقد خان الله وجماعة المسلمين وينبغي
أن لا يسئل القضاء لقوله صلى الله عليه وسلم من سأل القضاء وكل
إلى نفسه ومن لم يسأله نزل عليه ملك يسرده بهذا اللفظ
رواه شارح المجمع أقول لأنه إذا طلب الولاية كان
مفعولاً على أهليه نفسه وكفايتها وإذا طلب إليها كان اعتماداً
على توفيق ربه وإعانتة والمؤمن إن أباحيفه رضى الله
عنه كلف تقلد القضاء نافي حتى مزب نسوي صوطاً فلما
على نفسه شاور أصحابه فسوخ له أبو يوسف وقال لو نقلت
لنفت الناس فقال أبو حنيفة رحمه الله لو أمرت أن أبيع
البرساحة كنت أدر عليه وكان بك قاضياً فكس رأيه
ولم ينقل إليه بعد ذلك ومنزله على من رضى ذلك وقد ذكرنا

الأصل سبع وسورة